

أوقات عدم اليقين

بعد عقد من التقدم الاجتماعي والاقتصادي، تواجه أمريكا اللاتينية قضايا صعبة
خوسيه أنطونيو أوكامبو

في الثمانينات، حين دخلت المنطقة في ركود حاد نتيجة لأزمة ديون ضخمة. إلا أن هذه الصورة الإيجابية تغيرت بصورة هائلة. فقد تباطأ نصيب الفرد من النمو حتى توقف في عام ٢٠١٤ وأصبح ينظر مرة أخرى إلى جزء كبير من المنطقة بشعور الوعد الذي ضاع. ويدل التدهور المفاجئ في آفاق المنطقة أيضا على التغيرات الكبيرة التي حدثت في العوامل الدولية التي تؤثر على أداء المنطقة الاقتصادي — بما في ذلك حدوث تراجع كبير في أسعار السلع الأولية، التي لا تزال الدعامة الأساسية لصادرات المنطقة (وخصوصا صادرات أمريكا الجنوبية) — وتراجع كلي في التجارة العالمية. وحتى يتسنى لأمريكا اللاتينية أن تستعيد وضعها، فلا مفر من أن تضطلع بإصلاحات لتنويع الاقتصادات ورفع الكفاءة التكنولوجية لهيكلها الإنتاجي حتى يقل اعتماده على سلوك السلع الأولية.

منذ فترة غير بعيدة، سطرت أمريكا اللاتينية قصة نجاحها في تحقيق النمو الاقتصادي. ففي الوقت الذي كانت فيه الاقتصادات المتقدمة تعاني من ركود حاد أثناء الأزمة المالية التي وقعت في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، تبعه تعاف ضعيف، كان يُنظر إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة باعتبارها الوعد المأمول لتجديد النمو الاقتصادي العالمي. وكان يُنظر إلى أمريكا اللاتينية باعتبارها جزءا من ذلك الوعد. ومن وجوه كثيرة، كان العقد ٢٠٠٤-٢٠١٣ عقدا استثنائيا من حيث النمو الاقتصادي، وبدرجة أكبر من حيث التقدم الاجتماعي، في أمريكا اللاتينية. بل إن بعض المحللين أطلقوا على هذه الفترة تسمية «عقد أمريكا اللاتينية»، وهي تسمية أريد منها بيان التعارض مع عبارة «العقد المفقود» التي أطلقت

الصباح في قرطاجنة، كولومبيا

الأداء الجيد

لأنها تلت العودة عريضة القاعدة إلى الديمقراطية في أمريكا اللاتينية في الثمانينات.

وكان من أبرز التغيرات الاجتماعية المفيدة التي حدثت خلال العقد الماضي حدوث خفض كبير في الفقر وما اتصل به من تحسينات في أسواق العمل وتوزيع الدخل. وتشير بيانات من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية إلى أن البطالة في المنطقة انخفضت من ١١,٣٪ في عام ٢٠٠٣ إلى ٦,٢٪ في عام ٢٠١٣. وانخفض توظيف العمالة في القطاع غير الرسمي — الذي تشتغل فيه العمالة في أنشطة منخفضة الإنتاجية، إما بصورة مستقلة أو في شركات صغيرة للغاية — من ٤٨,٣٪ من مجموع توظيف العمالة في عام ٢٠٠٢ إلى ٤٤,٠٪ في عام ٢٠١٤، وزادت نسبة السكان العاملين في عمر ١٥-٦٤ بنسبة ٤,٦ نقاط مئوية.

وكان هناك أيضاً تحسن ملحوظ في توزيع الدخل في معظم بلدان أمريكا اللاتينية — وهو ما لا يتناقض فحسب مع تاريخ المنطقة، وإنما يمثل أيضاً خروجاً على الزيادة العالمية المعممة نسبياً في

رغم أن عام ٢٠٠٤ مثل بداية العقد المسمى بعقد أمريكا اللاتينية، فإن بعض التحسينات الاقتصادية كانت قد بدأت قبله بأعوام. فانخفاض عجز المالية العامة كان هو القاعدة لا الاستثناء في معظم البلدان منذ التسعينات. ويسر تعزيز القاعدة الضريبية زيادة الإنفاق الاجتماعي الممول بشكل جيد بعد تقلصه بشدة في الثمانينات. وكان التضخم، الذي بلغ نحو ١٢٠٪ للمنطقة في التسعينات، قد تراجع إلى خانة واحدة بحلول عام ٢٠٠١. وهذه كلها إنجازات كبيرة. ولكن بالنظر إلى أزمة الديون السابقة، كان الإنجاز الأكبر هو خفض الحاد في نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي الذي حدث خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨. وفي الوقت نفسه، قامت بلدان المنطقة ببناء احتياطات كبيرة من النقد الأجنبي. وتراجع الدين الخارجي صافياً من احتياطات النقد الأجنبي من متوسط ٢٨,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢ إلى ٥,٧٪ في عام ٢٠٠٨ (راجع الرسم البياني ١). وعلى الرغم من انقطاع هذا الاتجاه العام الهبوطي في عام ٢٠٠٨، حين توقفت المنطقة عن تسجيل فوائض الحسابات الجارية التي كانت تحققها منذ عام ٢٠٠٣، فقد ظلت منخفضة بالمقاييس التاريخية في عام ٢٠١٤ — في مستوى ٨٪ فقط.

ونظراً لأن انخفاض نسب الدين يرفع من احتمالات تمكن البلد المعني من سداد قروضه في مواعيدها، فقد أتاح ذلك أيضاً لمعظم بلدان أمريكا اللاتينية إمكانية النفاذ إلى التمويل الخارجي بشكل استثنائي. ففي منتصف الألفينات، عادت أسعار الفائدة الحقيقية (بعد التضخم) على القروض الخارجية لأمريكا اللاتينية إلى مستويات منخفضة لم تشهدها المنطقة منذ النصف الثاني من السبعينات، قبل أزمة الديون العاصفة التي أدت إلى العقد المفقود. وبسبب نسب الدين الحذرة، تمكنت السلطات النقدية في عدة بلدان من تنفيذ سياسات توسعية لمواجهة الآثار السلبية للركود الحاد الذي شهدته الاقتصادات المتقدمة. وعلى وجه الخصوص، قامت جميع البنوك المركزية الرئيسية بخفض أسعار الفائدة، وقامت عدة حكومات بزيادة الإنفاق العام لزيادة الطلب المحلي. وكانت هذه القدرة على تنفيذ سياسات اقتصادية تسير عكس اتجاه الدورة الاقتصادية بدلاً من تعزيزها أمراً غير مسبوق في تاريخ المنطقة.

وبلغ معدل النمو الاقتصادي ٥,٢٪ في المتوسط في الفترة من عام ٢٠٠٤ حتى منتصف عام ٢٠٠٨، وهو أفضل متوسط تشهده المنطقة منذ الفترة ١٩٦٨-١٩٧٤ (راجع الرسم البياني ٢). وعلاوة على ذلك، اقترن ذلك النمو بطفرة في الاستثمار في كثير من البلدان. فقد زاد الاستثمار كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي إلى مستويات لم تنخفض عن الذروة التي بلغت المنطقة قبل أزمة الديون في الثمانينات إلا بقدر طفيف — وأعلى إذا استبعدت البرازيل وفنزويلا.

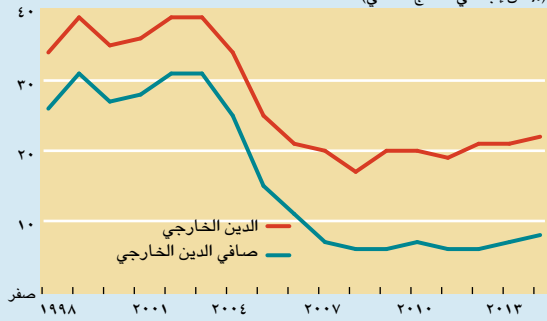
وبعد تباطؤ النمو الاقتصادي بصورة وجيزة وحادة في عام ٢٠٠٩ — على نحو مثل ركودا مكتمل الأركان في بعض البلدان، لا سيما المكسيك — انتعش النمو ليلبغ متوسط ٤,١٪ سنوياً في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وبالنسبة لمعظم البلدان، حدث النمو الذي يعد استثنائياً بحق في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى منتصف عام ٢٠٠٨، وإن كانت بضعة بلدان — بنما وبيرو وأوروغواي — شهدت فعلياً عقداً كاملاً نمت فيه اقتصاداتها بمعدلات سنوية زادت متوسطاتها على ٦٪ في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٣.

وتشهد المنطقة أيضاً منذ التسعينات تحسينات طويلة الأجل في التنمية البشرية بفضل زيادة الإنفاق الاجتماعي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في جميع البلدان. ويسرت زيادة الإنفاق الاجتماعي التوسع في خدمات التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية. ويمكن وصف هذه التحسينات باعتبارها إحدى «ثمار الديمقراطية»،

الرسم البياني ١

سهولة الاقتراض

بجميع المقاييس انخفض الدين الخارجي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي لأمريكا اللاتينية بصورة حادة على مدى العقد الماضي. (% من إجمالي الناتج المحلي)

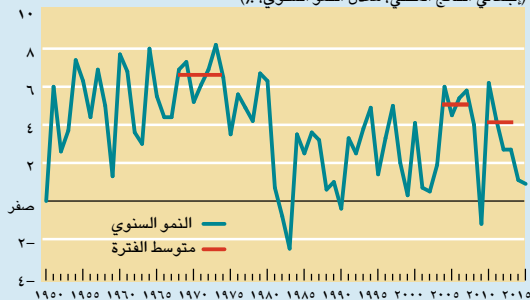


المصدر: تقديرات المؤلف على أساس بيانات من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع للأمم المتحدة. ملحوظة: يستخدم صافي الدين الخارجي لتعديل عمليات الاقتراض الخارجي لبيان احتياطات النقد الأجنبي للبلد المعني.

الرسم البياني ٢

أفضل معدلات نمو على مدى عقود

نما إجمالي الناتج المحلي لأمريكا اللاتينية بأسرع معدلاته منذ السبعينات بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٨. (إجمالي الناتج المحلي، معدل النمو السنوي، %)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع للأمم المتحدة.

صندوق النقد الدولي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (راجع الرسم البياني ٢). وتراجع الاستثمار أيضاً في عام ٢٠١٤، وسيستمر تراجعها في عام ٢٠١٥. ولم تتزحزح نسب الفقر عن مستويات ٢٠١٢ (راجع الرسم البياني ٣)، وعلى الرغم من عدم توافر بيانات موثوقة تماما حتى الآن، فإن ذلك يصدق فيما يبدو أيضاً على توزيع الدخل. وظلت مستويات البطالة منخفضة، إلا أن نسبة السكان في عمر العمل الملتحقين بوظائف انخفضت في عام ٢٠١٤.

إلا أن هناك فروقا إقليمية كبيرة في التطورات الأخيرة في أمريكا اللاتينية. فالتباطؤ الحاد في النشاط الاقتصادي هو بالأساس ظاهرة

المنطقة أقل قدرة مما كانت عليه في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على مواجهة الصدمات الخارجية المعاكسة.

في أمريكا الجنوبية، التي نمت بمعدل ٦,٠٪ في ٢٠١٤ مقارنة بنسبة ٢,٥٪ في المكسيك وأمريكا الوسطى. وعلاوة على ذلك، دخلت فنزويلا في ركود حاد في عام ٢٠١٤، يتوقع أن يزداد عمقا في عام ٢٠١٥، ويتوقع أيضاً أن يشهد أكبر اقتصادين في أمريكا الجنوبية، الأرجنتين والبرازيل، ركودا معتدلا في عام ٢٠١٥، بحسب صندوق النقد الدولي (٢٠١٥). وواصلت معظم البلدان الأخرى في أمريكا الجنوبية النمو ولكنها شهدت تباطؤا في عام ٢٠١٤ (شيلي وإكوادور وبيرو وأوروغواي) أو تشهد تباطؤا في عام ٢٠١٥ (كولومبيا). والاستثناءان هما بوليفيا وباراغواي، اللتان يتوقع أن توصلتا النمو بمعدل ٤,٠٪ أو أكبر في عام ٢٠١٥. وفي الجزء الشمالي من المنطقة، يتوقع أن تنمو المكسيك، وإن كان بمعدل باهت بعض الشيء — ٢,١٪ في عام ٢٠١٤ و ٣,٠٪ حسب التوقعات في عام ٢٠١٥. ويعد ذلك استمرارا للنمط الفاتر لاقتصاد الجزء الشمالي من أمريكا اللاتينية، الذي نما بمعدل متوسطه ٢,٦٪ في الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٣، وهو ثاني أدنى معدل في أمريكا اللاتينية. ومن ثم، ففي الجزء الشمالي من أمريكا اللاتينية، فإن أمريكا الوسطى (عدا السلفادور وهندوراس) والجمهورية الدومينيكية هما اللتان قصر أدؤهما الاقتصادي.

وعلى الرغم من استمرار وجود بعض نقاط القوة، فإن المنطقة أقل قدرة مما كانت عليه في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على مواجهة الصدمات الخارجية المعاكسة، مثل تراجع أسعار السلع الأولية أو التغيرات في السياسة النقدية الأمريكية.

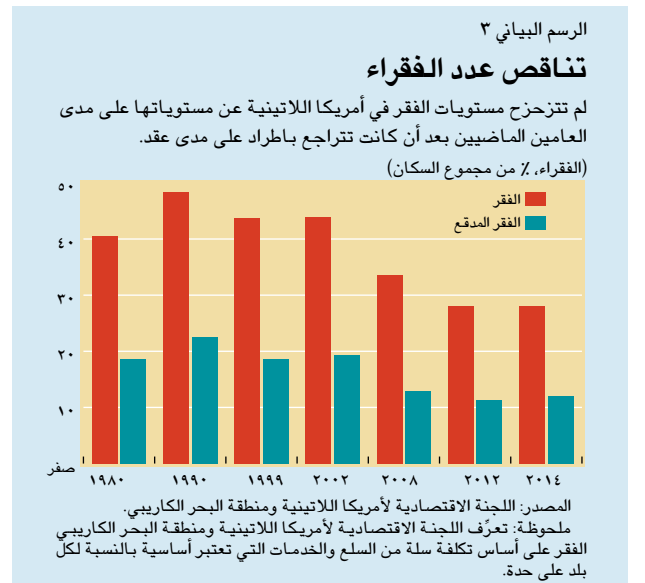
ولا تزال إحدى نقاط القوة للمنطقة انخفاض نسب الدين الخارجي. ورغم أن نسب الدين قد بدأت تزيد، فإنها تظل منخفضة إذا استثنينا حساب احتياطات النقد الأجنبي. ومع بعض الاستثناءات، فإن هذا المركز الجيد لصافي الدين يتيح للبلدان إمكانية النفاذ إلى الأسواق الرأسمالية الخاصة، ويسمح كحد أدنى لمعظم السلطات النقدية بتجنب السياسات الانكماشية عند إدارة الصدمات الراهنة. ولكن بسبب تزايد الاختلالات الخارجية (وخصوصا حدوث عجز في الحساب الجاري) وفي بعض الحالات تزايد التضخم، أصبح مجال المناورة المتاح للسلطات النقدية أضيق مما كان متاح لها خلال الأزمة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وفعليا، اضطرت بعض البلدان، لا سيما البرازيل، إلى رفع أسعار الفائدة لمواجهة تزايد التضخم. وفوق ذلك كله، أدت زيادة الإنفاق الحكومي في السنوات الأخيرة إلى تقييد قدرة أمريكا اللاتينية على استخدام سياسة المالية العامة لدعم النمو في الاقتصادات التي تضررت من تراجع الطلب الدولي. وفي المتوسط، توقفت المنطقة عن

تفاوت الدخل في السنوات الأخيرة (راجع مقال «الأكثر تفاوتاً على الأرض»، في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). وقد أسفر هذا التضيق في التفاوت إلى جانب النمو الاقتصادي عن خفض ملحوظ في مستويات الفقر وزيادة في حجم الطبقة المتوسطة. وفي عام ٢٠٠٢، كانت النسبة المئوية لسكان أمريكا اللاتينية الذين يعيشون في الفقر أعلى من نسبتهم في عام ١٩٨٠، وفقا لبيانات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (ECLAC (2014). إلا أن نسبة الفقراء تراجعت بمقدار ١٦ نقطة مئوية على مدى العقد التالي؛ وكان ما يقرب من نصف هذه النسبة يمثل خفضا في الفقر المدقع. وكانت الحالة الوحيدة المماثلة لانخفاض مستويات الفقر قد حدثت في السبعينات، بفضل النمو الاقتصادي السريع الذي تحقق في ذلك الوقت. ومع تراجع الفقر، نمت الطبقة المتوسطة (الأشخاص الذين يعيشون على دخول تتراوح بين ١٠ دولارات و ٥٠ دولارا يوميا، حسب تعريف البنك الدولي) من نحو ٢٣٪ إلى ٢٤٪ من السكان.

ومع ذلك، ينبغي النظر إلى هذه التحسينات الاجتماعية بحذر. فالقطاع غير الرسمي في سوق العمل لا يزال مهيمنا في كثير من البلدان. وكانت التحسينات في توزيع الدخل في معظمها جزءا من انعكاس مسار التفاوت المتزايد خلال الثمانينات والتسعينات. وحتى مع حدوث تحسينات في تفاوت توزيع الدخل، لا تزال معدلات تفاوت الدخل في أمريكا اللاتينية من أسوأ معدلات توزيع الدخل في العالم. وعلاوة على ذلك، فإن إتاحة التعليم والرعاية الصحية على نطاق أوسع لم تصاحبها تحسينات في جودة الخدمات. وعلى سبيل المثال، يشغل طلاب أمريكا اللاتينية ترتيبا متأخرا في برنامج تقييم الطلاب الدوليين التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتمثل جودة التعليم ضرورة لا غنى عنها لتطوير المجالات المعقدة تكنولوجيا التي تنتج السلع والخدمات عالية القيمة اللازمة للعودة إلى النمو الديناميكي في أمريكا اللاتينية.

نهاية أوقات الرخاء

على عكس العقد المزدهر الذي انتهى في عام ٢٠١٣، كان الأداء الاقتصادي الأخير لأمريكا اللاتينية ضعيفا. فقد انخفض النمو بصورة حادة في عام ٢٠١٤ إلى ١,١٪ فقط — ليزيد بالكاد على نمو السكان المنخفض حاليا في المنطقة البالغ ١,٠٪ — ويتوقع أن يستمر بمعدل مماثل أو أدنى في عام ٢٠١٥، وفقا لكل من





تشيد متحف سومايا، مكسيكو سيتي، المكسيك.

واحد وهي: سرعة نمو التجارة الدولية، وحدث طفرة في أسعار السلع الأولية، وتوفر قدرة كبيرة على النفاذ إلى التمويل الخارجي، وفرص الهجرة وتزايد التحويلات التي يرسلها المهاجرون إلى الوطن.

وقد اختفى اثنان من هذه العوامل الإيجابية — فرص الهجرة وسرعة توسع التجارة العالمية، إلى الأبد على الأرجح، نتيجة للأزمة المالية في الاقتصادات المتقدمة.

وقد زادت محدودية فرص الهجرة إلى الولايات المتحدة عنها قبل الأزمة، وأدى ارتفاع البطالة في إسبانيا إلى عودة كثير من المهاجرين من أمريكا الجنوبية إلى أوطانهم. ورغم أن التحويلات التي تساهم في زيادة الطلب في البلدان المتلقية لها قد تعافت فإنها لا تزال دون ذروة ٢٠٠٨.

وبالمثل، شهدت التجارة العالمية أسوأ انكماش لها في وقت السلم في التاريخ بعد انهيار شركة ليمان براذرز الاستثمارية في وول ستريت في سبتمبر ٢٠٠٨. ورغم أن التجارة تعافت بسرعة كبيرة، فقد استقرت منذ عام ٢٠١١ على معدل نمو بطيء. وإجمالاً، وبحسب بيانات صندوق النقد الدولي، زادت أحجام الصادرات بنسبة ٣٠٪ فقط سنوياً منذ عام ٢٠٠٧، فيما يمثل أسوأ أداء منذ الحرب العالمية الثانية وجزءاً ضئيلاً من معدل النمو السنوي البالغ ٧,٣٪ المسجل بين عامي ١٩٨٦ و ٢٠٠٧.

وقد انطلقت طفرة أسعار السلع الأولية في عام ٢٠٠٤، ورغم أن الزيادة انقطعت بسبب الانكماش الحاد في التجارة الدولية، فقد كان التعافي سريعاً للغاية أيضاً. وكانت منافع معدلات التبادل التجاري الإيجابية كبيرة بوجه خاص للاقتصادات المصدرة للطاقة والمعادن (فنزويلا وشيلي وبوليفيا وبيرو وكولومبيا وإكوادور، بهذا الترتيب)، تليها البلدان الرئيسية المصدرة للمنتجات الزراعية (الأرجنتين والبرازيل). وفي المقابل، تضررت البلدان المستوردة للنفط، لا سيما البلدان في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي.

تسجيل الفوائض في موازين المالية العامة الأولية (الدخل مخصوماً منه الإنفاق قبل مدفوعات الفائدة) التي كانت تتمتع بها قبل وقوع الأزمة.

إلا أن الخطر الأكبر يأتي من الحساب الجاري لميزان المدفوعات. فعلى الرغم من معدلات التبادل التجاري المواتية للغاية (أسعار الصادرات نسبة إلى أسعار الواردات)، لا تزال المنطقة تسجل عجزاً في حسابها الجاري (الذي يقيس بدرجة كبيرة الفرق بين صادرات وواردات السلع والخدمات، أو على نحو معادل، مقدار مجملات الإنفاق التي تتجاوز قيمة الدخل القومي). وإحدى سبل فهم ذلك هو أن يطرح من الحساب الجاري المكاسب المتحققة في قيم الصادرات المتولدة عن تحسن معدلات التبادل التجاري مقارنة بسنة سابقة لطفرة في السلع الأولية (٢٠٠٣). وباستخدام طريقة التقدير هذه، يتبين أن أمريكا اللاتينية استفادت من تحسن معدلات التبادل التجاري بمقدار يعادل نحو ٧٪ من إجمالي الناتج المحلي في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣. إلا أن المنطقة لم تقم فقط بإنفاق كل تلك المكاسب، بل إنها سجلت عجزاً في الحساب الجاري. ويعني ذلك أن المنطقة أنفقت في الواقع مقادير أعلى من تلك التي جاءت بها طفرة السلع الأولية (راجع الرسم البياني ٤). وتشير تقديرات أخرى (IMF, 2013) إلى أن الإنفاق الزائد كان أعلى حتى من ذلك. ورغم أن انخفاض قيم كثير من عملات المنطقة في الآونة الأخيرة سيساعد في نهاية المطاف على خفض عجز الحساب الجاري (بزيادة ربحية الصادرات وتكلفة الواردات)، فإن تحسن الحساب الجاري في الأجل القصير سيتأثر بالدرجة الأولى من خفض الواردات، نتيجة لتباطؤ النشاط الاقتصادي.

التأثير الخارجي

يعزى التغير الحادث في حظوظ أمريكا اللاتينية بدرجة كبيرة إلى تبدل الأوضاع الخارجية الحميدة التي عززت الطفرة. ويعزى الأداء المتميز في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى منتصف عام ٢٠٠٨ إلى أربعة عوامل خارجية إيجابية توافقت حدوثها بصورة استثنائية في وقت



إلى ٩,٦ مليارات دولار أمريكي شهريا خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، مقارنة بالإصدارات البالغة ٣,٥ مليارات دولار أمريكي خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ — وظلت تكاليف التمويل منخفضة للبلدان التي أصدرت سندات في أسواق رأسمالية خاصة دولية. ويعزى مناخ التمويل الجيد إلى انخفاض نسب الديون وتوفير سيولة كبيرة (نقدية) في الأسواق المالية العالمية نتيجة للسياسات النقدية التوسعية التي تتبعها اقتصادات متقدمة رئيسية تسعى إلى إعطاء دفعة لاقتصاداتها التي لا تزال ضعيفة (راجع مقال «مراقبة المد والجزر» ومقال «التداعيات» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). ولم تكن لأزمة اليورو في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، أو قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تدريجيا بخفض مشترياته من السندات، أو حتى صدمات السلع الأولية في عام ٢٠١٤ سوى آثار محدودة على قدرة أمريكا اللاتينية على النفاذ إلى الأسواق المالية العالمية. وعلاوة على ذلك، فإن البلدان القليلة التي تفتقر إلى إمكانية النفاذ إلى الأسواق الرأسمالية الخاصة العالمية — الأرجنتين وإكوادور وفنزويلا — حصلت على تمويل كبير من الصين. ويمكن بالطبع أن تتغير الأوضاع المالية العالمية بالنظر إلى أوجه عدم اليقين الجديدة التي تكتنف منطقة اليورو في مواجهة الأزمة اليونانية أو إذا أدى تحول السياسة النقدية الأمريكية إلى إبعاد أموال الاستثمار عن المنطقة. ولكن في وقت إعداد هذا المقال، ظلت إمكانية نفاذ أمريكا اللاتينية إلى الأسواق الرأسمالية العالمية مواتية.

آفاق المستقبل

ليس بوسع أمريكا اللاتينية أن تعتمد حصريا على الأوضاع الخارجية المواتية لدفع النمو الاقتصادي في المستقبل القريب، ولكن يتعين عليها أن تهيئ الظروف المواتية بنفسها. ومن هنا تأتي ضرورة الإصلاحات.

ولكن عندما بدأت أسعار السلع الأولية غير النفطية تنخفض في عام ٢٠١٢ وانهارت أسعار النفط في النصف الثاني من عام ٢٠١٤، تبدلت الحظوظ. وكان الخاسرون في الأونة الأخيرة الاقتصادات المصدرة للطاقة والمعادن التي استفادت من الطفرة، في حين أصبحت بلدان أمريكا الوسطى من الفائزين. وكان التباطؤ الاقتصادي في الصين

ليس بوسع أمريكا اللاتينية أن تعتمد حصريا على الأوضاع الخارجية المواتية.

مصدرا رئيسيا لإخفاق السلع الأولية، نظرا لأن الطلب الصيني كان العامل الرئيسي المحدد لأسعار السلع الأولية. ومن المسائل التي تظل بدون إجابة ما إذا كانت هذه الظاهرة قصيرة الأجل أم طويلة الأجل. ويشير بحث قمت به مع بيلج إيرتن Bilge Erten (دراسة Erten and Ocampo, 2013) إلى أن الأسعار الحقيقية للسلع الأولية أعقبت دورات طويلة الأجل منذ أواخر القرن التاسع عشر. وإذا استمر ذلك النمط، فهذا يعني أن العالم على أعتاب فترة طويلة من تراجع أسعار السلع الأولية. ولذلك، فمن الأوضاع الأربعة التي غذت الطفرة التي استمرت طوال الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى منتصف عام ٢٠٠٨، لا يزال هناك وضع واحد قائم، هو سهولة النفاذ إلى التمويل الخارجي. ورغم أن أصداء انهيار مؤسسة ليمان براذرز أدت بالأساس إلى سد طرق التمويل من الأسواق الرأسمالية الخاصة فإن ذلك لم يدم أكثر من عام تقريبا. وبعد ذلك حدثت ارتدادة إيجابية كبيرة في إمكانية نفاذ أمريكا اللاتينية إلى الأسواق الرأسمالية الدولية. فقد زادت إصدارات السندات السنوية لأمريكا اللاتينية بنحو ثلاثة أضعاف —

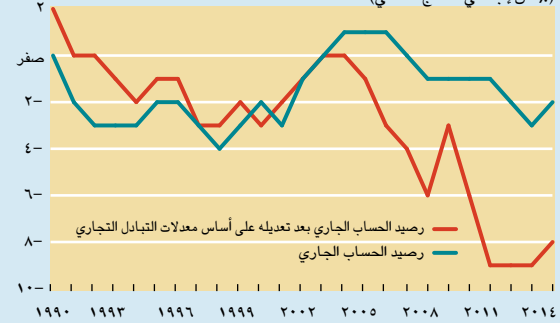


عمال يقومون بتسوية فول الصويا على متن سفينة متجهة إلى الخارج، بورتو دي توباراو، فيتوريا، إسبيريتو سانتو، البرازيل.

الإنفاق بمستويات تتجاوز الطفرة

استفادت أمريكا اللاتينية بصورة هائلة من حدوث زيادة كبيرة في أسعار الصادرات نسبة إلى الواردات بعد عام ٢٠٠٣. ولكن باستثناء بضعة أعوام، وحتى مع الزيادة الكبيرة فيما يطلق عليه معدلات التبادل التجاري، سجلت المنطقة حالات عجز في الحساب الجاري.

(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: تقديرات المؤلف على أساس بيانات من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة. ملحوظة: التعديل هو تقدير الكاسب والخسائر لقيم الصادرات المرتبطة بتحسين معدل التبادل التجاري أو تدهوره مقارنة بعام ٢٠٠٣. ويمثل الخط الأزرق رصيد الحساب الجاري الفعلي. ويبين الخط الأحمر مقدار العجز الذي كان سيسجل في السنوات الأخيرة لو لم يحدث ذلك التحسن الكبير في معدل التبادل التجاري. ويقاس معدل التبادل التجاري أسعار الصادرات نسبة إلى الواردات. ويقاس رصيد الحساب الجاري الصادرات مخصوما منها واردات السلع والخدمات والتحويلات الصافية.

إلا أنه يتعين أن تتجاوز هذه الإصلاحات مناهج السوق التقليدية التي كانت متبعة في الثمانينات والتسعينات. والحقيقة التي يصعب تغييرها هي أن إصلاحات الأسواق لم تحقق نمو اقتصاديا قويا. وفعليا، فإن نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٤، عقب الإصلاحات السوقية، بلغ ٣,٢٪ سنويا، مقارنة بنسبة ٥,٥٪ خلال الفترة التي كان تدخل الدولة فيها أكبر، في الفترة من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٨٠. وقد أعاق ضعف الإنتاجية الأداء الاقتصادي، وافتقر النمو المتحقق إلى الاستقرار.

وأحد التفسيرات الأساسية لهذا الأداء الاقتصادي الباهت طويل الأجل هو عدم إيلاء اهتمام كاف لتحسين التكنولوجيا في قطاع الإنتاج، والابتعاد بدرجة كبيرة عن التصنيع، وتخصيص المنطقة في السلع (خصوصا السلع الأولية) التي لا تتيح سوى فرصا محدودة للتنوع وتحسين جودة المنتجات. وقد عزز من ذلك نمو التجارة مع الصين، التي تستورد من أمريكا اللاتينية بصورة شبه كاملة سلعاً قائمة على الموارد الطبيعية. وكانت النتيجة الصافية للاعتماد على فرص التصدير التقليدية اتساع الفجوة التكنولوجية، ليس فقط مع الاقتصادات الآسيوية الديناميكية، وإنما أيضاً مع الاقتصادات المتقدمة كثيفة الاستخدام للموارد الطبيعية مثل أستراليا وكندا وفنلندا.

ومن الضروري إذن أن تستثمر المنطقة في تنوع هيكلها الإنتاجي وأن تضع التغيير التكنولوجي في قلب استراتيجيات التنمية طويلة الأجل. وينبغي ألا يشمل ذلك فحسب العودة إلى التصنيع، وإنما بنفس القدر من الأهمية تحسين تكنولوجيا إنتاج الموارد الطبيعية وتطوير خدمات حديثة. كما أن تنوع التجارة مع الصين بعيداً عن السلع الأولية عنصر ضروري آخر في هذه السياسة. وثمة ضرورة حاسمة للتركيز على التكنولوجيا الجديدة لزيادة القدرة التنافسية. بالنظر إلى آفاق ضعف النمو في التجارة العالمية.

إلا أن زيادة الصادرات ليست هي السبيل الوحيدة لانطلاق المنطقة. فخفض مستويات الفقر وزيادة الطبقة المتوسطة يوفران فرصاً للأسواق المحلية أيضاً. وأفضل السبل لاستغلال الأسواق المحلية الأكثر ثراء هو التكامل الإقليمي. إلا أن ذلك يتطلب بدوره التغلب على الانقسامات السياسية الكبيرة التي حالت دون إحراز تقدم في مجال التكامل الإقليمي على مدى العقد الماضي. وعلى وجه الخصوص، بعد النمو القوي الذي تحقق في التجارة بين بلدان المنطقة في التسعينات داخل عمليتي التكامل الرئيسييتين في أمريكا الجنوبية - السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي «ميركوسور»، التي ضمت في بادئ الأمر الأرجنتين والبرازيل وباراغواي وأوروغواي، وجماعة دول الأنديز التي تضم بوليفيا وكولومبيا وإكوادور وبيرو - كان الأداء ضعيفاً إلى حد ما (راجع مقال «الفهم السليم» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية).

ومن منظور الاقتصاد الكلي، فإن الوضع الأهم لتنوع الإنتاج بوتيرة أكثر ديناميكية هو وجود أسعار صرف حقيقية لها قدرة تنافسية أعلى ودرجة تقلب أقل. وينبغي أن يكون ذلك جزءاً من تحول أقوى تجاه السياسات الاقتصادية الكلية للاستناد إلى الطفرات وفترات تباطؤ النمو والحد من تقلب النمو الذي اتسم به ربع القرن الماضي.

ويتعين على المنطقة أيضاً أن تحرز تقدماً رئيسياً في مجالين آخرين، هما جودة التعليم والاستثمار في البنية التحتية. فبدون تعليم أفضل، ستظل اختناقات المعروض من العمالة المدربة تدريباً جيداً تكبح التقدم التكنولوجي اللازم للمنطقة. أما ضعف البنية التحتية فيتطلب بدوره ضخ استثمارات أكبر بكثير في الطرق السريعة وفي الموانئ والمطارات - أي زيادة مستويات الاستثمار الحالية بمقدار الضعف على الأقل، حسب بنك تنمية أمريكا اللاتينية (٢٠١٤). وينبغي أن تستفيد هذه الاستثمارات من الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإن كان ينبغي أيضاً، وبدرجة أكبر، أن تدعو إلى ضخ مزيد من أموال القطاع العام.

وينبغي أن يوضع جدول أعمال الإصلاحات موضع التنفيذ. والمسألة ليست مسألة إصلاح الأسواق - بالمعنى المقصود عادة من كلمة «إصلاحات» في مناقشات السياسات - وإنما هي تحقيق مزيج أفضل بين الدول والأسواق. ويجب بالطبع أن يؤدي هذا المزيج إلى توطيد التقدم الاجتماعي وتعزيزه، وهو الإنجاز الأهم للمنطقة على مدى العقد الماضي. ■

خوسيه أنطونيو أوكامبو أستاذ بجامعة كولومبيا ورئيس لجنة السياسات الإنمائية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. وهو وكيل سابق للأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ووزير المالية، ووزير الزراعة، ومدير التخطيط القومي في كولومبيا.

المراجع:

Development Bank of Latin America (CAF), 2014, La Infraestructura en el Desarrollo Integral de América Latina (Caracas).

Economic Commission for Latin America and the Caribbean, 2014, Social Panorama of Latin America (Santiago).

Erten, Bilge, and José Antonio Ocampo, 2013, "Super Cycles of Commodity Prices since the Mid-Nineteenth Century," World Development, Vol. 44, pp. 30-14.

International Monetary Fund (IMF), 2013, Regional Economic Outlook Western Hemisphere (Washington, May).

—, 2015, Regional Economic Outlook Western Hemisphere (Washington, April).